



Analyzing the relationship between the banking financial structure and certain financial performance indicators for a sample of Iraqi commercial banks for the period (2011-2020)

Eslam Fakkher^{*a}, Abdulridha Hasan Saud^b, Rahim Ghasemiyeh^c & Abdulmahdi Salih Abdulhadi Alhasnawi^d

a Shahid Chamran university of Ahvaz/ Iran.

b University of Thi Qar/Iraq.

c Shahid Chamran university of Ahvaz/ Iran.

d Shahid Chamran university of Ahvaz/ Iran.

Abstract

The study aims to analyze the impact of changes in the financial structure of banking on the financial performance of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020). It highlights the components of the financial structure, including equity, loans, deposits, and retained earnings. They influence specific financial performance indicators, specifically return on equity (ROE) and return on assets (ROA). This analysis is based on official data from the Iraq Securities Commission's website and addresses management's primary challenges in making financing decisions. The study reached several conclusions, most notably supporting the primary hypothesis that changes in the financial structure of banks affect financial performance, as well as the importance of optimizing the use of available resources to achieve profitability and avoid financial risks.

Information

Received: 24/9/2024

Revised: 23/10/2024

Accepted: 14/11/ 2024

Published: 31/12/2024

Keywords:

Financing Structure

Property Rights

Financial Performance

Commercial Banks

تحليل العلاقة بين هيكل التمويل المصرفي وبعض مؤشرات الاداء المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من 2011 – 2020

اسلام فاخر^{a*}، عبدالرضا حسن سعود^b، رحيم قاسميه^c و عبدالمهدي صالح عبدالهادي الحسنواوي^d

a جامعة شهيد تشمران اهواز/ اهواز/ ايران.

b جامعة ذي قار/ العراق.

c جامعة شهيد تشمران اهواز/ اهواز/ ايران.

d جامعة شهيد تشمران اهواز/ اهواز/ ايران.

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تغير هيكل التمويل المصرفي على الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011 – 2020). من خلال تسليط الضوء على دراسة مكونات هيكل التمويل، والتي تشمل حقوق الملكية، القروض، والودائع، الأرباح غير الموزعة ودورها في التأثير على بعض مؤشرات الأداء المالي والمتمثلة بـ (العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات)، بالاعتماد على البيانات الرسمية المستسقة من موقع هيئة الأوراق المالية العراقية، فضلا عن التطرق إلى أبرز التحديات التي تواجه الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل. وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها دعم الفرضية الرئيسية بوجود أثر لتغير هيكل التمويل المصرفي على الأداء المالي فضلا عن أهمية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الربحية وتجنب المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: هيكل التمويل، حقوق الملكية، الأداء المالي، المصارف التجارية.

المقدمة:

جانب الطلب على تلك الاموال. أن أهم القرارات المالية المهمة التي تواجه المؤسسات المالية بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة هو الاختيار بين مصادر التمويل بالاعتماد على المصادر الخارجية (الودائع والقروض) والداخلية (رأس المال المدفوع، الاحتياطات،

تعد الانظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة، وذلك للدور الذي تلعبه المصارف بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي، والمقترضين الذين يشكلون

* Corresponding author: E-mail addresses: habdulridha@utq.edu.iq.

المصرح بها من المصارف المشمولة بالدراسة والتقارير المالية السنوية لسوق العراق للأوراق المالية.

منهجية البحث

أعتمد الباحث على منهجين الاستنباطي و الاستقرائي و الذي يتضمن المنهج الأول إعطاء احكام كليه عن واقع القطاع المصرفي و أهم التحديات التي تواجهها المصارف العراقية التجارية اما المنهج الاستقرائي يتضمن تحليل مؤشرات هيكل التمويل و مؤشرات الأداء لعينه من المصارف و تعميم النتائج المستسقاة من البحث بطريقه كليه.

مجتمع وعينة البحث

أ- **مجتمع البحث:** يسلم مجتمع البحث الضوء على القطاع المصرفي العراقي.

ب- **عينة البحث:** تتكون من 5 مصارف تجارية والتي تعد من افضل المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي وهي :

- مصرف بغداد
- مصرف الاستثمار العراقي
- المصرف التجاري العراقي
- مصرف اشور الدولي للاستثمار
- المصرف الاهلي العراقي

ت- **الحدود الزمانية للبحث:** الاعتماد على البيانات المالية المنشورة في موقع هيئة العراق للأوراق المالية والخاصة بالمصارف عينة البحث للسنوات 2011-2020 .

الاطار النظري

هيكل التمويل المصرفي ومؤشرات الاداء المالي

اولا: مفهوم هيكل التمويل

يمثل الهيكل التمويلي جانب الخصوم وحقوق الملكية الذي يتكون من المديونية وحقوق الملكية ولذلك فان التمويل بالمديونية أو حقوق الملكية ينشأ عنه العديد من الالتزامات بالنسبة للشركة , والتمويل عن طريق الديون يلزم الشركة اعادة سداد اقساط الدين والفوائد للدائنين التي عادة ما تكون ثابتة ومتفق عليها مسبقا عند التعاقد. (الانصاري, 1992).

ثانيا: مصادر هيكل التمويل

مصادر الهيكل التمويلي في البنوك التجارية تتكون من نوعين وهي المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

1- المصادر الداخلية: Internal sources

تعد المصادر الداخلية للأموال في البنوك التجارية المصدر الاول للتمويل والتي تتكون من راس المال الممتلك أو حقوق الملكية وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات والارباح غير الموزعة والمخصصات وهي كما يلي :

أ- رأس المال الممتلك :

يعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك أو المؤسسة المالية من اصحاب المشروع عند بدء تأسيسه او تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقه (الحسيني, الدوري, 2006). ويضم هيكل رأس المال الممتلك البنود التالية:

- راس المال المدفوع (الأسهم العادية)
- الاحتياطات

الارباح المحتجزة , المخصصات وغيرها), ولهذا يعد القرار التمويلي من القرارات المهمة التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمصارف وعلى ربحيتها ومديونيتها , ويتعلق هذا القرار بتحديد نسبة التمويل من المصادر قصيرة الاجل وطويلة الاجل , وكذلك تحديد المصدر المناسب من الدين والملكية .

يدور محور دراستنا حول الهيكل التمويلي الخاص بالمصارف التجارية والذي يعد من أكثر المسائل تعقيداً في الدراسات التي تعني بالتمويل في المؤسسات المالية , إذ تؤثر قرارات المصارف المتعلقة بمصادر التمويل في ربحيتها , فاتخاذ القرار بتكوين الهيكل التمويلي يجب ان يتخذ بعناية لما له من تأثير في مستويات المخاطرة ومعدلات العائد المطلوبة , وبالتالي يمثل الهيكل التمويلي مكانة هامة بالنسبة للمصارف التي تحتاج الى مصادر متعددة من الاموال .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تحليل العلاقة الجدلية بين هيكل التمويل المصرفي و مؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة البحث و عليه يمكن صياغة المشكلة بمجموعه من الأسئلة حسب الآتي:

1-هل هناك تأثير لتغيير هيكل التمويل المصرفي على مؤشرات الأداء المالي؟

2-كيف تلجأ المصارف الى تغيير هيكل التمويل المصرفي؟

3-ماهي مؤشرات الأداء المصرف الرئيسي و ماهي التحديات التي تواجهها المصارف التجارية في العراق؟

4-هل استطاعت المصارف التجاريه عينة البحث من زيادة فاعلية مؤشرات الأداء المالي خلال المدة قيد البحث؟

فرضية البحث

يستند البحث الي الفرضيه مفادها(أن تغيير هيكل التمويل المصرفي يؤثر على مؤشرات الأداء المالي بشكل ايجابي للمصارف عينة البحث في ضل إصلاحات القطاع المصرفي العراقي) .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعه من الأهداف التالية:

1-التطرق الى أهمية هيكل التمويل المصرفي و مؤشرات الأداء المالي

2-تحليل مؤشرات هيكل التمويل

3-تحليل مؤشرات الأداء المالي

4-بيان اثر تغيير هيكل التمويل على مؤشرات الأداء المالي

أهمية البحث

تناول هذا البحث موضوعا مهما وهو تحليل تركيبة الهيكل التمويلي ومؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية , ولهذا فان الدراسة تطرقت الى مصادر التمويل والتعرف على الدور الذي تساهم المؤشرات المالية في اتخاذ قرارات التمويل وتقييم الاداء المالي المصرفي والمتمثلة بنسب الهيكلية والمديونية والربحية للمصارف التجارية وكذلك دراسة النسب المالية المقررة لرأس المال المصرفي والزام المصارف على التقيد بالقوانين واللوائح الارشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي وحسب المعايير الدولية للرقابة المصرفية وخاصة معايير بازل .

طرق جمع البيانات

تم الاعتماد على مصادر متنوعة لجمع البيانات الضرورية لإتمام الجانب المعرفي والتطبيقي للدراسة، بما في ذلك الكشوفات المالية

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي ينجح في الحصول عليها (آل علي, 2002).

الجانب العملي

تحليل مؤشرات هيكل التمويل المصرفي للمصارف عينة البحث
بعد القطاع المصرفي في العراق جزء أساسي من الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. يتكون القطاع من مجموعة من المصارف التجارية، الحكومية والخاصة، التي تقدم خدمات متنوعة مثل الإقراض، والادخار، وتحويل الأموال، وإدارة الحسابات، وتقديم الاستشارات المالية. من أبرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي هي التحديات الاقتصادية والأمنية، إضافة إلى ضرورة تعزيز الثقة لدى الجمهور وتحقيق الاستقرار المالي، كما أن تطوير البنية التحتية التكنولوجية يعد من الأمور الهامة لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات المصرفية صدر قانون 94 لعام 2004 بهدف تنظيم القطاع المصرفي العراقي وتطويره. يُعرف هذا القانون أيضاً باسم "قانون المصارف"، ويضع الإطار القانوني والهيكلية لتنظيم عمل المصارف في العراق. من أبرز بنود هذا القانون:

1. التنظيم والإشراف: يمنح هذا القانون سلطة تنظيم القطاع المصرفي للبنك المركزي العراقي، ليصبح الجهة المشرفة والمسؤولة عن مراقبة وتنظيم المصارف والتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح.
 2. تعزيز المنافسة: يسمح القانون للمصارف الخاصة والعامة بالتنافس في تقديم الخدمات، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات وزيادة الابتكار في القطاع.
 3. حماية حقوق المودعين: يعمل القانون على حماية حقوق المودعين من خلال وضع ضوابط لضمان استقرار المصارف وتجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر مالية.
 4. مكافحة غسل الأموال: يتضمن القانون إجراءات تهدف إلى مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال ضوابط محددة. أسهم قانون 94 لعام 2004 في تنظيم القطاع المصرفي العراقي بشكل أكثر شمولية، وشكّل خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة، وأيضاً نحو بناء الثقة في النظام المصرفي العراقي.
- اولاً: تحليل مؤشرات هيكل التمويل المصرفي لمصارف عينة البحث**
للتعرف على هيكل التمويل المصرفي لابد في البداية التعرف على المصارف عينة البحث والتي ادرجت في تقارير هيئة الأوراق المالية العراقية على انها افضل المصارف التجارية العاملة في العراق وهي :

جدول (1) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	الرمز المختصر	راس المال عند التأسيس (مليار دينار)	تاريخ الادراج في سوق العراق للأوراق المالية
1	مصرف بغداد	1992	BBOB	100	2004
2	مصرف التجاري العراقي	1992	BCOI	150	2004
3	مصرف الاستثمار العراقي	1993	BIBI	100	2004
4	المصرف الاهلي العراقي	1995	BNOI	400	2004
5	مصرف اشور الدولي للاستثمار	2005	BASH	25	2006

المصدر : من اعداد الباحثة على أساس بيانات هيئة الأوراق المالية العراقية (سنوات مختلفة) "قطاع المصارف" متاح عبر الرابط <https://.isc.gov.iq/ar/sectors/banks>

• الارباح المحتجزة

ب-سندات الدين طويل الاجل: أن رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري , أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين طويل الاجل ويصدرها المصرف ويبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن امواله الخاصة (عبدالباقي, 2015).

2- المصادر الخارجية External Sources

تتمثل بالموارد التي تتدفق الى المصرف من اطراف غير المساهمين وتتكون من المصادر الآتية :

أ- الودائع

ت- القروض المصرفية

ث- قد يقوم المصرف باقتراض من داخل الجهاز المصرفي او من خارجه وكما مبين في ادناه:

• الاقتراض من البنك المركزي

• الاقتراض من المصارف التجارية (Alves, 2017).

ثالثاً:- مؤشرات الاداء المالي:

تعد مؤشرات قياس الاداء المالي من اهم الادوات التي تعتمد عليها الادارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة المالية , وتعد المؤشرات المالية من اهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الاداء في المصارف (فهد, 2009). هناك عدد كبير من ادوات القياس المالية المستخدمة في تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية ومنها مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشرات نسب توظيف رأس المال وسننتظر الى اهم مؤشرين وهما (الربحية والسيولة) لأنها الأكثر شيوعاً واستخداماً.

1- مؤشرات الربحية :

أ- معدل العائد على حق الملكية :

تشير هذه النسبة الى قدرة صافي الربح الذي تم تحقيقه مقابل كل دينار ساهم به المالكون (فايز تيم, 2009).

ب- العائد على الموجودات :

تشير هذه النسبة الى قدرة وكفاءة ادارة المصرف في توظيف الموجودات وتحقيق الارباح، وأن ارتفاع النسبة يدل على تحسين الاداء المالي والاستخدام الأمثل لموجودات المصرف (العامري, 2007)

ت- معدل العائد على الودائع :

1- تحليل نسب التمويل بالملكية :
تشكل حقوق الملكية العامل الابرز في العمل المصرفي، اذ انها تمثل خط الانطلاق الاول، ويشترط في البدء العمل المصرفي حسب قرارات على نسبة رأس مال المصارف نستعين ببيانات الجدول التالي:
جدول (2) نسبة رأس المال الممتلك/ إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
بغداد	16.0%	15.9%	16.5%	16.0%	17.7%	23.6%	25.4%	24.0%	24.2%	21.7%	20.1%
الاستثمار العراقي	35.7%	31.2%	35.8%	50.8%	51.0%	50.1%	49.3%	46.6%	49.2%	46.4%	44.6%
التجاري العراقي	54.6%	48.8%	58.7%	63.3%	66.1%	66.5%	63.3%	64.0%	60.5%	49.6%	59.5%
أشور الدولي	50.0%	63.7%	64.9%	62.2%	50.4%	67.4%	70.7%	57.4%	62.9%	57.7%	60.7%
الأهلي العراقي	70.9%	45.9%	31.1%	42.8%	48.6%	49.7%	47.3%	49.0%	40.6%	34.4%	46.0%
المتوسط	45.4%	41.1%	41.4%	47.0%	46.8%	51.5%	51.2%	48.2%	47.5%	42.0%	46.2%

المصدر : هيئة الأوراق المالية العراقية (سنوات مختلفة) "قطاع المصارف" متاح عبر الرابط <https://isc.gov.iq/ar/sectors/banks>

النسبة مرتفعة باستمرار، ما يدل على اعتماد المصرف بشكل كبير على رأس المال الممتلك. نسبة رأس المال المرتفعة تعكس إدارة ممتازة للمخاطر واحتياطات قوية تغطي المطلوبات. هذا يعني أن المصرف قادر على تحمل الصدمات الاقتصادية وأن لديه هيكل تمويلي متوازن ومستقر.

● **المصرف الأهلي العراقي:** المصرف الأهلي العراقي يُظهر تذبذبًا كبيرًا في النسب، حيث تراوحت بين 31.1% و 70.9%، بمتوسط 46.0%. ورغم أن النسبة كانت مرتفعة في بداية الفترة، إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. التذبذب الكبير في النسب يعكس عدم استقرار في الهيكل التمويلي للمصرف، وقد يعزى ذلك إلى عوامل داخلية أو خارجية تؤثر على قدرة المصرف في إدارة رأس ماله الممتلك. التراجع في النسبة في السنوات الأخيرة قد يشير إلى زيادة الاعتماد على الديون أو تراجع في الاحتياطات المالية.

التقييم العام: المصارف ذات الأداء القوي: المصرف التجاري العراقي، مصرف أشور الدولي، ومصرف الاستثمار العراقي تُظهر نسبا مرتفعة نسبيًا لرأس المال الممتلك، مما يدل على إدارة مالية قوية واستقرار نسبي المصارف ذات الأداء الضعيف: مصرف بغداد يُظهر نسبا منخفضة نسبيًا لرأس المال الممتلك، مما يزيد من مخاطر الاقتراض، في حين أن المصرف الأهلي العراقي يعاني من تذبذب ملحوظ في الأداء المالي.

2- تحليل نسب التمويل بالودائع :

يلاحظ من بيانات الجدول (3) ان مصرف بغداد تراوحت نسبة التمويل بالودائع لمصرف بغداد بين 54% و 76%، بمتوسط 66%. النسبة كانت في ارتفاع مستمر من 2011 إلى 2020، مع انخفاض طفيف في 2015. هذا يشير إلى اعتماد كبير على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل، ما يعكس الثقة في المصرف من قبل المودعين. الزيادة التدريجية على مدى السنوات تدل على تحسن مستمر في قدرته على جذب الودائع.

لتقييم أداء المصارف بشكل تفصيلي بناءً على نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية، نحتاج إلى تحليل هذه النسب في سياق الأداء المالي للمصارف وتحديد نقاط القوة والضعف.

● **مصرف بغداد:** نسبة رأس المال الممتلك لمصرف بغداد كانت منخفضة نسبيًا، حيث تراوحت بين 15.9% و 25.4%، مع متوسط قدره 20.1%. النسبة أقل من المتوسط العام (46.2%)، مما يشير إلى اعتماد المصرف بشكل أكبر على المطلوبات (الديون) مقارنة برأس المال الممتلك. هذا يشير إلى أن المصرف لديه هيكل تمويلي قائم على الاقتراض بشكل أكبر، مما قد يزيد من المخاطر المالية. بينما شهد المصرف تحسنًا ملحوظًا بعد 2015، إلا أن اعتماده على المطلوبات يجعله عرضة لتقلبات السوق.

● **مصرف الاستثمار العراقي:** يظهر مصرف الاستثمار العراقي أداءً قويًا، حيث تراوحت نسبته بين 31.2% و 51.0%، بمتوسط 44.6%. هذه النسبة قريبة جدًا من المتوسط العام، مع وجود استقرار ملحوظ في النسب خلال السنوات الأخيرة. هذه النسبة تشير إلى أن المصرف يحتفظ برأس مال ممتلك كافٍ لتغطية التزاماته، مما يعزز استقراره المالي ويقلل من المخاطر المتعلقة بالديون. الاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة يعكس إدارة مالية جيدة واستراتيجية واضحة في تمويل المصرف.

● **المصرف التجاري العراقي:** المصرف التجاري العراقي يُظهر أداءً قويًا ومستدامًا، حيث تراوحت النسب بين 48.8% و 66.5%، بمتوسط قدره 59.5%. هذه النسبة أعلى من المتوسط العام بشكل واضح. المصرف يعتمد بشكل كبير على رأس المال الممتلك مما يجعله أكثر استقرارًا وأقل عرضة للمخاطر المالية الناتجة عن الاقتراض. يُظهر هذا المصرف قوة مالية واستراتيجية تمويل محافظة تعتمد على تقليل المخاطر المتعلقة بالديون، مما يعزز قدرته على مواجهة التحديات المالية.

● **مصرف أشور الدولي:** مصرف أشور الدولي يُظهر أداءً متميزًا، حيث تراوحت نسبته بين 50.0% و 70.7%، بمتوسط 60.7%.

الجدول (3) يمثل نسبة التمويل بالودائع للمصارف عينة الدراسة

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	المصرف
66%	76%	71%	70%	65%	66%	54%	74%	70%	62%	57%	بغداد
44%	47%	50%	42%	46%	49%	46%	43%	22%	46%	49%	الاستثمار العراقي
31%	44%	33%	30%	29%	28%	22%	27%	28%	37%	33%	التجاري العراق
28%	24%	30%	38%	22%	25%	26%	25%	23%	27%	41%	أشور الدولي
40%	47%	40%	36%	31%	28%	32%	39%	51%	42%	49%	الأهلي العراقي
42%	47%	45%	43%	38%	39%	36%	42%	39%	43%	46%	المتوسط

المصدر : هيئة الأوراق المالية العراقية (سنوات مختلفة) "قطاع المصارف" متاح عبر الرابط <https://.isc.gov.iq/ar/sectors/banks>

بالودائع، مع تراجع واضح في الفترة بين 2015 و2017 ثم تعافٍ في السنوات اللاحقة. المصرف الأهلي العراقي يُظهر مستوى متوسطاً من الاعتماد على الودائع مقارنة بالمصارف الأخرى. التذبذب في الأداء يشير إلى أن المصرف قد يواجه صعوبات في جذب ودائع ثابتة على مر السنوات، لكن التحسن في السنوات الأخيرة يدل على استقرار نسبي.

المتوسط العام لكافة المصارف: المتوسط العام يتراوح بين 36% و47%، بمتوسط 42%. المتوسط العام لجميع المصارف يشير إلى أن المصارف العراقية تعتمد بشكل معتدل على الودائع كمصدر تمويل. النسبة تشير إلى أن هناك تحسناً طفيفاً في السنوات الأخيرة، مع اتجاه تصاعدي عام. المصارف العراقية بشكل عام تعتمد بشكل متوازن على الودائع كمصدر تمويل، لكن هناك تفاوت كبير بين المصارف. بعض المصارف تعتمد بشكل كبير على الودائع (مثل مصرف بغداد)، بينما تظهر مصارف أخرى اعتماداً محدوداً (مثل التجاري العراقي وأشور الدولي). هذا التفاوت يشير إلى اختلاف في استراتيجيات التمويل والقدرة على جذب العملاء.

3 تحليل نسب التمويل بالأرباح المحتجزة

تظهر نسب التمويل بالأرباح المحتجزة مدى اعتماد المصارف على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويل عبر السنوات، وهو مؤشر هام لاستدامة المصرف واستقلاله المالي. الأرباح المحتجزة تعكس مدى نجاح المصرف في الاحتفاظ بجزء من أرباحه لاستخدامها في تمويل العمليات المستقبلية بدلاً من توزيعها على المساهمين وللتعرف على تلك النسب نستعين ببيانات الجدول التالي:

الجدول (4) نسب التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف عينة الدراسة

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	المصرف
1.36%	1.21%	1.27%	0.69%	1.32%	1.96%	0.26%	1.08%	1.73%	1.83%	2.27%	بغداد
3.09%	0.78%	3.14%	3.73%	3.91%	5.85%	0.30%	4.91%	4.89%	0.35%	3.3%	استثمار العراقي
3.38%	6.15%	1.34%	4.21%	5.97%	4.41%	1.57%	1.85%	2.39%	3.60%	2.32%	تجاري العراق
3.04%	3.23%	2.29%	1.84%	1.76%	-1.66%	0.45%	2.12%	5.39%	7.39%	8.51%	أشور الدولي
2.45%	5.94%	0.15%	0.30%	4.01%	4.55%	0.41%	1.09%	2.43%	4.05%	1.59%	الأهلي العراقي
2.66%	3.46%	1.64%	2.15%	3.39%	3.02%	0.42%	2.21%	3.36%	3.44%	3.55%	المتوسط

المصدر : هيئة الأوراق المالية العراقية (سنوات مختلفة) "قطاع المصارف" متاح عبر الرابط <https://.isc.gov.iq/ar/sectors/banks>

أما مصرف الاستثمار العراقي فقد تراوحت نسبة التمويل بالودائع بين 22% و50%، بمتوسط 44%. يُلاحظ أن النسبة كانت منخفضة بشكل كبير في 2013 (22%)، لكنها تعافت تدريجياً في السنوات اللاحقة. يظهر المصرف اعتماداً أقل نسبياً على الودائع مقارنة بمصرف بغداد. النسبة المنخفضة تشير إلى أن المصرف ربما يعتمد على مصادر تمويل أخرى أو أن قدرته على جذب الودائع محدودة نسبياً. رغم ذلك، التحسن الطفيف في السنوات الأخيرة يُظهر جهوداً في تحسين القدرة على جذب الودائع.

وفيما يتعلق بالمصرف التجاري العراقي فإن النسبة تتراوح بين 22% و44%، بمتوسط 31%. النسبة كانت مستقرة نسبياً حول مستويات منخفضة، مع زيادة طفيفة فقط في 2020. المصرف يعتمد بشكل محدود جداً على الودائع كمصدر تمويل، مما يشير إلى أنه قد يعتمد على وسائل تمويل أخرى مثل رأس المال أو القروض. قد يكون هذا إشارة إلى ضعف في قدرته على جذب ودائع العملاء، مما يحد من استقراره المالي على المدى الطويل.

أما مصرف أشور الدولي فقد تراوحت النسبة بين 22% و41%، بمتوسط 28%. لوحظ انخفاض تدريجي في الاعتماد على الودائع بين 2011 و2017، ثم تحسن طفيف في 2018 قبل أن يعود للتراجع. مثل المصرف التجاري العراقي، يظهر مصرف أشور الدولي اعتماداً محدوداً على الودائع، مما قد يعكس صعوبة في جذب ودائع العملاء. النسبة المنخفضة تشير إلى أن المصرف يعتمد على مصادر تمويل أخرى، ولكن قد يؤثر هذا سلباً على استقراره المالي. وبالنسبة للمصرف الأهلي العراقي تراوحت النسبة بين 28% و51%، بمتوسط 40%. إذ شهد المصرف تقلباً في نسبة التمويل

تقلبات حادة في نسبة الأرباح المحتجزة، مما يشير إلى صعوبات في الحفاظ على مستوى ثابت من الأرباح المحتجزة. السنوات السلبية تعكس ضعفاً في القدرة على تمويل العمليات من الأرباح المحتجزة، مما قد يؤثر على الاستقرار المالي. ينبغي على المصرف تحسين كفاءة إدارة الأرباح والتمويل الذاتي لضمان استمرارية أكبر.

المصرف الأهلي العراقي: النسبة تتراوح بين 0.15% و 5.94%، بمتوسط 2.45%. يُلاحظ تقلب في الاعتماد على الأرباح المحتجزة، حيث كانت النسبة منخفضة جداً في بعض السنوات (2019 و 2020)، لكنها شهدت ارتفاعاً جيداً في سنوات أخرى (2016 و 2020). المصرف الأهلي العراقي يُظهر تقلبات في سياسة التمويل من الأرباح المحتجزة، مما قد يشير إلى تحديات في تحقيق أرباح مستقرة. متوسط النسبة يعتبر أقل من المتوسط العام، ما يعكس اعتماداً أقل على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويل. يحتاج المصرف إلى استقرار أكبر في أرباحه المحتجزة لضمان تمويل ذاتي قوي.

المتوسط العام لكافة المصارف: المتوسط العام لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة يتراوح بين 0.42% و 3.55%، بمتوسط 2.66%. يُلاحظ تقلبات على مستوى المصارف، حيث تتذبذب النسبة بشكل كبير في بعض السنوات (خاصة 2015 و 2016). المتوسط العام يعكس اعتماداً متواضعاً على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويل. هذا يشير إلى أن المصارف العراقية عموماً تعتمد بشكل أقل على التمويل الذاتي من الأرباح المحتجزة، وتلجأ إلى مصادر تمويل أخرى. لتحسين الاستدامة المالية، ينبغي زيادة الاعتماد على الأرباح المحتجزة، خاصة في الفترات التي تحقق فيها المصارف أرباحاً كبيرة.

4 تحليل نسبة التمويل بالديون

تشير نسبة التمويل بالديون مدى اعتماد المصارف على الديون لتمويل عملياتها واستثماراتها. يعتمد التقييم على مراقبة النسب عبر السنوات للمصارف الخمسة المدرجة، فضلاً عن المتوسط العام لكل عام، وللتعرف على تلك النسب نستعين ببيانات الجدول التالي:

جدول (5) نسبة الديون (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
بغداد	1.7%	1.9%	3.1%	1.1%	22.4%	6.9%	0.5%	0.4%	0.2%	0.3%	3.9%
الاستثمار العراقي	7.1%	18.0%	8.9%	2.2%	1.3%	0.7%	4.7%	10.9%	0.3%	0.7%	5.5%
التجاري العراق	11.7%	13.0%	12.4%	9.8%	12.1%	4.6%	7.2%	5.5%	7.0%	5.1%	8.8%
أشور الدولي	1.8%	2.9%	6.2%	7.1%	2.0%	2.8%	3.5%	3.1%	3.4%	6.6%	3.9%
الأهلي العراقي	2.4%	8.2%	2.5%	2.3%	1.5%	1.5%	1.5%	5.4%	4.4%	8.9%	3.9%
المتوسط	4.9%	8.8%	6.6%	4.5%	7.8%	3.3%	3.5%	5.1%	3.1%	4.3%	5.2%

المصدر: هيئة الأوراق المالية العراقية (سنوات مختلفة) "قطاع المصارف" متاح عبر الرابط <https://isc.gov.iq/ar/sectors/banks>

كانت هناك قدرة قوية على تحقيق أرباح واستدامة مالية، لكنه يشير أيضاً إلى فرص محدودة للاستفادة من التمويل الخارجي لتعزيز النمو. **مصرف الاستثمار العراقي:** النسبة تتراوح بين 0.3% و 18.0%، بمتوسط 5.5%. هناك تباين ملحوظ في نسبة التمويل بالديون بين السنوات، حيث كانت النسبة مرتفعة نسبياً في 2012 (18.0%) و 2011 (7.1%)، بينما انخفضت في السنوات اللاحقة إلى مستويات متدنية تصل إلى 0.3%. يُظهر المصرف اعتماداً معتدلاً على الديون في بعض السنوات، مع انخفاض ملحوظ في الاعتماد على الديون في

مصرف بغداد: نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة في مصرف بغداد تتراوح بين 0.26% و 2.27%، بمتوسط 1.36%. النسبة انخفضت بشكل ملحوظ في 2015 (0.26%) لكنها تحسنت تدريجياً في السنوات اللاحقة. اعتماد مصرف بغداد على الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل ضعيف نسبياً. هذا قد يشير إلى أن المصرف يعتمد أكثر على مصادر تمويل أخرى مثل رأس المال أو الديون. لتحسين استدامته، ينبغي تعزيز الاحتفاظ بالأرباح وزيادة الاعتماد على الأرباح المحتجزة كأحد مصادر التمويل.

مصرف الاستثمار العراقي: النسبة تتراوح بين 0.30% و 5.85%، بمتوسط 3.09%. هناك تقلبات كبيرة في الاعتماد على الأرباح المحتجزة، حيث كانت النسبة منخفضة جداً في بعض السنوات (2012 و 2015)، ولكنها ارتفعت في سنوات أخرى. التذبذب في نسبة الأرباح المحتجزة يعكس استراتيجية غير مستقرة في التمويل الذاتي. على الرغم من وجود سنوات أداء قوي (مثل 2016)، إلا أن المصرف يحتاج إلى تعزيز سياسات الاحتفاظ بالأرباح لضمان توفر تمويل مستمر ذاتي يعتمد على الأرباح المحتجزة.

المصرف التجاري العراقي: النسبة تتراوح بين 1.34% و 6.15%، بمتوسط 3.38%. يُلاحظ تحسن واضح في الاعتماد على الأرباح المحتجزة خلال السنوات الأخيرة، مع ارتفاع ملحوظ في 2020 (6.15%). المصرف التجاري العراقي يعتمد بشكل معتدل على الأرباح المحتجزة، مع اتجاه تصاعدي في السنوات الأخيرة. هذا يعكس نمواً إيجابياً واستراتيجية أكثر استدامة في استخدام الأرباح المحتجزة كجزء من مصادر التمويل. استمرار هذا الاتجاه يمكن أن يحسن من استقلال المصرف المالي.

مصرف أشور الدولي: نسبة تتراوح بين 1.66% و 8.51%، بمتوسط 3.04%. يُلاحظ أن المصرف عانى من سنوات سلبية في 2015 و 2016 (أرباح محتجزة سالبة)، ما يعني أن المصرف ربما قد استخدم احتياطاته أو تحمل خسائر في تلك السنوات. المصرف لديه

جدول (5) نسبة الديون (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) للمصارف عينة الدراسة

مصرف بغداد: يتراوح الاعتماد على الديون بين 0.2% و 22.4%، بمتوسط 3.9%. يُلاحظ قفزة كبيرة في نسبة الديون في عام 2015 (22.4%)، لكن في باقي السنوات كانت النسب منخفضة بشكل واضح، لا سيما بعد عام 2016 حيث لم تتجاوز النسبة 1%. الاعتماد على الديون في مصرف بغداد ضعيف نسبياً باستثناء عام 2015، ما يشير إلى أن المصرف يعتمد بشكل أكبر على مصادر تمويل أخرى مثل رأس المال الخاص أو الأرباح المحتجزة. قد يكون هذا جيداً إذا

متوسطة. الاعتماد على الديون لدى المصرف الأهلي العراقي منخفض إلى معتدل. يُظهر المصرف بعض التحفظ في الاقتراض، لكن الارتفاع الملحوظ في السنوات الأخيرة قد يشير إلى نية أكبر للاستفادة من التمويل الخارجي.

المتوسط العام لكافة المصارف: المتوسط العام يتراوح بين 3.1% و 8.8%، بمتوسط إجمالي 5.2%. يُلاحظ تذبذب عام في نسبة الاعتماد على الديون بين المصارف، مع تراجع في بعض السنوات مثل 2016 و 2017، وارتفاعات ملحوظة في 2012 و 2011. المتوسط العام يعكس اعتماداً معتدلاً على الديون كمصدر للتمويل. يعكس ذلك أن المصارف العراقية لا تميل بشكل كبير للاعتماد على الديون في تمويل عملياتها، وهو مؤشر على تحفظ نسبي في الاستدانة، ولكن قد يحد من فرص النمو السريع.

ثانياً. تحليل مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث

سيتم التطرق في هذا البحث الى تحليل مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث والتي تتضمن بعض المؤشرات الرئيسية والمتمثلة بالاتي :

معدل العائد على حقوق الملكية

نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) تعد من المؤشرات المهمة لتقييم أداء المصارف، إذ تعكس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح بالنسبة لحقوق المساهمين. وفيما يلي تحليل تفصيلي لأداء المصارف الخمسة المدرجة وفقاً للنسب المذكورة في الجدول.

الجدول (6) يمثل نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
بغداد	18%	14%	11%	11%	2%	7%	3%	1%	3%	7%	8%
الاستثمار العراقي	8%	1%	14%	10%	6%	4%	1%	0%	0%	2%	5%
التجاري العراق	4%	7%	4%	3%	3%	3%	3%	4%	2%	12%	5%
أشور الدولي	12%	12%	6%	3%	8%	6%	5%	2%	2%	5%	6%
الأهلي العراقي	2%	10%	8%	3%	1%	8%	1%	3%	4%	6%	5%
المتوسط	9%	9%	9%	6%	4%	5%	3%	2%	2%	6%	6%

السنوات الأخيرة. هذا الانخفاض قد يكون مؤشراً على التحول إلى مصادر تمويل أخرى أو على ضعف القدرة على الحصول على تمويل دين.

المصرف التجاري العراقي: النسبة تتراوح بين 4.6% و 13.0%، بمتوسط 8.8%. المصرف يُظهر اعتماداً ثابتاً نسبياً على الديون عبر السنوات، مع تراجع بسيط في السنوات الأخيرة مقارنة ببداية الفترة. المصرف التجاري العراقي يعتمد بشكل متوازن على التمويل بالديون، ويُظهر استقراراً نسبياً في الاعتماد على هذا المصدر. هذا يشير إلى قدرة المصرف على استخدام الديون في تمويل عملياته واستثماراته بشكل مستدام، مع الحفاظ على مستويات دين مقبولة.

مصرف آشور الدولي: النسبة تتراوح بين 1.8% و 7.1%، بمتوسط 3.9%. يُلاحظ أن المصرف لم يعتمد على الديون بشكل كبير خلال الفترة المدروسة، رغم ارتفاع النسبة قليلاً في عام 2014 (7.1%) وفي 2020 (6.6%). مصرف آشور الدولي يعتمد بشكل منخفض إلى متوسط على الديون، مما يشير إلى أن المصرف قد يكون أكثر تحفظاً في الاقتراض أو يعتمد بشكل أكبر على تمويل داخلي. مع ذلك، الاعتماد المنخفض على الديون قد يعوق فرص النمو السريع، إذ لم يكن هناك بدائل قوية.

المصرف الأهلي العراقي: النسبة تتراوح بين 1.5% و 8.9%، بمتوسط 3.9%. مثل بقية المصارف، يُظهر المصرف الأهلي العراقي تقلبات في نسبة التمويل بالديون، مع ارتفاع ملحوظ في 2020 (8.9%) مقارنة بباقي السنوات التي شهدت نسباً منخفضة إلى

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة.

استغلال حقوق المساهمين بفعالية. هذا قد يشير إلى مشاكل في الإدارة أو بيئة السوق.

المصرف التجاري العراقي: تتراوح النسبة بين 2% و 12%، بمتوسط 5%. العائد كان ثابتاً نسبياً حول 3% إلى 4% خلال السنوات الأخيرة، مع ارتفاع في 2020 (12%). يُظهر المصرف التجاري العراقي أداءً مستقرًا نسبيًا، حيث لم تتجاوز النسبة 12% في 2020، مما يشير إلى إمكانية تحسين الربحية. الاستقرار في النسبة يوضح قدرة المصرف على إدارة حقوق المساهمين بشكل معتدل، ولكنه يحتاج إلى استراتيجيات لزيادة العائد.

مصرف آشور الدولي: تتراوح النسبة بين 2% و 12%، بمتوسط 6%. شهد المصرف تراجعاً في العائد من 12% في 2011 إلى 2% في 2018، ثم تحسن بسيط في السنوات اللاحقة. مصرف آشور الدولي يُظهر أداءً متذبذباً، حيث عانى من تراجع كبير في العائد في منتصف العقد. التحسن في السنوات الأخيرة قد يُشير إلى تحسن في الأداء

مصرف بغداد: يتراوح العائد على حقوق الملكية بين 1% و 18%، مع متوسط يبلغ 8%. كانت أعلى نسبة في عام 2011 (18%)، ثم تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، ووصلت إلى 2% في 2015. يُظهر مصرف بغداد تقلبات كبيرة في العائد على حقوق الملكية، مما يشير إلى عدم استقرار في الأداء الربحي. رغم البداية القوية، إلا أن الانخفاض الحاد في السنوات الأخيرة قد يدل على تحديات مالية أو استثمارية. انخفاض العائد إلى 1% في 2018 و 3% في 2019 يشير إلى ضعف في الاستغلال الفعال لرأس المال.

مصرف الاستثمار العراقي: تتراوح النسبة بين 0% و 14%، مع متوسط 5%. كانت هناك زيادة ملحوظة في 2013 (14%)، ولكن تراجعت النسبة بشكل كبير في السنوات التالية، ووصلت إلى 0% في 2018 و 2019. يُظهر مصرف الاستثمار العراقي عائداً منخفضاً على حقوق الملكية، مما يشير إلى صعوبات في تحقيق الأرباح. التحول من 14% في 2013 إلى 0% في 2018 يُظهر عدم قدرة المصرف على

تتجاوز العائد 9%، مما يشير إلى تحديات في السوق أو في استراتيجيات المصارف. رغم وجود بعض الفترات التي حققت فيها المصارف عوائد مرتفعة، إلا أن الاتجاه العام يُظهر ضعفًا في الأداء الربحي. هذا الأمر يستدعي مراجعة شاملة لاستراتيجيات العمل في المصارف.

2-العائد على الموجودات

نسبة العائد على الموجودات (ROA) هي مؤشر يعكس كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح. يوضح هذا التحليل أداء خمسة مصارف بناءً على بيانات العائد على الموجودات من عام 2011 إلى 2020.

الجدول (9) نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
بغداد	3%	2%	2%	2%	0%	2%	1%	0%	1%	1%	1%
الاستثمار العراقي	3%	0%	5%	5%	3%	2%	1%	0%	0%	1%	2%
التجاري العراقي	2%	4%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	1%	6%	3%
اشور الدولي	6%	7%	4%	2%	4%	4%	4%	1%	1%	3%	4%
الأهلي العراقي	2%	5%	3%	1%	0%	4%	0%	-2%	1%	2%	2%
المتوسط	3%	4%	3%	2%	2%	3%	2%	0%	1%	3%	2%

المصدر: هيئة الأوراق المالية العراقية (سنوات مختلفة) "قطاع المصارف" متاح عبر الرابط <https://isc.gov.iq/ar/sectors/banks>

استخدام أصوله لتحقيق الربحية. الانخفاض الكبير في العائد في 2020 يُشير إلى تحديات مالية خطيرة.

المتوسط العام: العائد على الموجودات: بلغ المتوسط العام 2%، مما يعكس ضعف الأداء العام للمصارف في تحقيق الأرباح باستخدام الأصول المتاحة. يُظهر المتوسط انخفاضًا ملحوظًا، مما يُشير إلى الحاجة الملحة لتحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة العوائد.

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات:

1. **تأثير هيكل التمويل على الأداء المالي:** أظهرت الدراسة أن هناك علاقة واضحة بين الهيكل التمويلي للمصارف التجارية العراقية والأداء المالي لهذه المصارف. حيث بينت البيانات أن المصارف التي تعتمد على نسبة أعلى من حقوق الملكية، مثل مصرف آشور والمصرف التجاري العراقي، تتمتع باستقرار مالي أكبر وتتحمل المخاطر بشكل أفضل مقارنة بالمصارف التي تعتمد بشكل رئيسي على الديون. لكن في الوقت نفسه، فإن زيادة الاعتماد على التمويل من حقوق الملكية قد يحد من العوائد المرتفعة، حيث يكون العائد على حقوق الملكية (ROE) منخفضاً في هذه الحالة، مما يشير إلى أهمية تحقيق التوازن بين حقوق الملكية والديون لضمان تحقيق الربحية المستدامة وتحقيق الأهداف المالية للمصرف.

2. **دور رأس المال في العوائد:** أظهرت الدراسة أن المصارف التي تعتمد على تمويل أعلى من رأس المال قد تواجه تحديات في تحقيق عائدات عالية، حيث تبين أن نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) تكون أقل مع زيادة نسبة حقوق الملكية في الهيكل التمويلي. يعكس هذا أن المصارف التي تعتمد بشكل كبير على رأس المال الداخلي تميل إلى تحقيق أرباح أقل مقارنةً بالمصارف التي تستفيد من الديون منخفضة التكلفة. وهذا يشير إلى ضرورة تحقيق

التشغيلي أو الإدارة، ولكنه لا يزال يحتاج إلى تحقيق مستويات أعلى من الربحية.

المصرف الأهلي العراقي: تتراوح النسبة بين 1% و 10%، بمتوسط 5%. كان أداء المصرف ضعيفاً في السنوات الأولى، ثم شهد تحسناً ملحوظاً في 2012 (10%)، ولكنه تراجع مرة أخرى. يُظهر المصرف الأهلي العراقي أداءً متواضعاً في العائد على حقوق الملكية، مع تقلبات واضحة. الأداء العام يُظهر عدم الاستقرار، حيث يُشير إلى عدم قدرة المصرف على تحقيق استدامة في الأرباح.

المتوسط العام: المتوسط العام لجميع المصارف يُظهر استقراراً نسبياً عند 6%، ولكن مع تباين واضح بين المصارف. معظم المصارف لا

مصرف بغداد: العائد على الموجودات يتراوح بين 0% و 3%، بمتوسط يبلغ 1%. كانت أعلى نسبة في 2011 (3%)، لكن العائد تراجع ليصل إلى 0% في 2015 و 2018. يُظهر مصرف بغداد أداءً متواضعاً للغاية في استخدام أصوله، حيث لم يتمكن من تحقيق عوائد كبيرة على الرغم من الأصول المتاحة. الانخفاض في النسبة يشير إلى ضعف في الأداء التشغيلي.

مصرف الاستثمار العراقي: تتراوح النسبة بين 0% و 5%، مع متوسط 2%. سجل المصرف أعلى نسبة في 2013 و 2014 (5%)، لكنه تراجع بشكل ملحوظ إلى 0% في 2012 و 2018 و 2019. يوضح مصرف الاستثمار العراقي تبايناً في الأداء، مع عدم القدرة على الاستمرارية في تحقيق الأرباح. النسب المنخفضة في السنوات الأخيرة تشير إلى وجود تحديات داخلية أو خارجية تؤثر على الربحية.

المصرف التجاري العراقي: تتراوح النسبة بين 1% و 4%، بمتوسط 3%. كانت النسبة ثابتة عند 2% في معظم السنوات، مع قفزة في 2020 لتصل إلى 6%. يُظهر المصرف التجاري العراقي استقراراً نسبياً في الأداء، ولكن العوائد على الموجودات لا تزال منخفضة مقارنة بالمعدل المثالي. ارتفاع النسبة في 2020 قد يُشير إلى تحسن ملحوظ في العمليات أو الكفاءة.

مصرف آشور الدولي: تتراوح النسبة بين 1% و 7%، بمتوسط 4%. سجل المصرف أعلى نسبة في 2012 (7%)، لكنه شهد انخفاضاً تدريجياً في السنوات التالية، ليصل إلى 1% في 2019 و 2020. يُظهر مصرف آشور الدولي قدرة على تحقيق عائدات جيدة على أصوله في السنوات الأولى، لكن تراجع الأداء في السنوات الأخيرة يُشير إلى ضرورة مراجعة استراتيجيات العمل.

المصرف الأهلي العراقي: يتراوح بين 2% و 5%، بمتوسط 2%. عانى المصرف من أداء ضعيف في 2020 حيث سجل نسبة -2%، مما يُشير إلى خسائر. يُظهر المصرف الأهلي العراقي ضعفًا في

- رأس المال الداخلي فقط، مما يعزز من قدرتها على تحقيق ربحية أعلى.
2. **زيادة نسبة الأرباح المحتجزة:** تُعد الأرباح المحتجزة من المصادر المهمة للتمويل الذاتي للمصارف، والتي تسهم في تعزيز مرونة المصارف وقدرتها على تمويل عملياتها المستقبلية دون الحاجة إلى الاقتراض. لذا، يُنصح بزيادة نسبة الأرباح المحتجزة بهدف تقليل الاعتماد على مصادر تمويل خارجية قد تكون مرتفعة التكلفة. هذا النهج سيُتيح للمصارف تحقيق استقلال مالي أكبر، و يمنحها القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية بكفاءة أكبر.
3. **تحسين إدارة السيولة:** للحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة دون التأثير على الربحية، يُنصح بأن تتبنى المصارف سياسات فعالة لإدارة السيولة. ويشمل ذلك تطوير استراتيجيات تركز على استثمار الفوائض النقدية بطرق تحقق عوائد أعلى، وتجنب تجميد الأصول النقدية دون تحقيق عوائد. فالمستوى المناسب من السيولة يمكن أن يسهم في تعزيز ثقة العملاء في المصرف، وبمكّنه من الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون التأثير على أدائه المالي.
4. **تحقيق توازن بين السيولة والربحية:** لتحقيق استقرار مالي أكبر، يُوصى بأن تعتمد المصارف على استراتيجيات تحافظ على توازن دقيق بين السيولة العالية لضمان الاستجابة للالتزامات، والربحية التي تضمن تحقيق عوائد مستدامة. يُنصح بمراقبة المؤشرات المالية ذات الصلة، مثل نسب السيولة والقروض، وإجراء التحسينات الضرورية لتعزيز هذا التوازن بما يتماشى مع احتياجات السوق ومواكبة التغيرات الاقتصادية.
5. **مراجعة استراتيجيات التمويل الداخلية والخارجية:** بناءً على التفاوت الملحوظ بين المصارف في الاعتماد على حقوق الملكية أو الودائع أو السديون، يُوصى بأن تقوم المصارف بمراجعة استراتيجياتها التمويلية بشكل دوري لتكييفها مع ظروف السوق وتلبية متطلبات البيئة الاقتصادية السائدة. يشمل ذلك تحديد النسب المثلى من حقوق الملكية إلى السديون، وضبط السياسات التمويلية لتعظيم العوائد وتقليل المخاطر.
6. **الاستثمار في إدارة المخاطر:** يُعتبر التركيز على إدارة المخاطر أمراً حيوياً لضمان استدامة الأداء المالي للمصارف، وخاصةً في بيئة مصرفية قد تتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية. لذا، يُنصح بتطوير نظم فعالة لإدارة المخاطر المالية بما في ذلك المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق، من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب تقلبات الأداء.

المصادر

- أحمد عبدالوهاب يوسف، التمويل وأدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- اسماعيل ابراهيم عبدالباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر، عمان، 2015.
- آل علي، رضا صاحب أبو احمد، أدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر، عمان، 2002.
- الأنصاري، أسامة عبدالخالق الإدارة المالية، كتل عربية، الطبعة الاولى، القاهرة، 1992.

- إدارة متوازنة لهيكل رأس المال بما يتوافق مع أهداف المصرف في تحقيق أرباح مناسبة وتقليل التكاليف المرتبطة بالتمويل.
3. **التفاوت بين المصارف في هيكل التمويل والأداء المالي:** من الملاحظ وجود تباين كبير بين المصارف في نتائج الأداء المالي بناءً على هيكل التمويل الذي تعتمد عليه كل منها. فعلى سبيل المثال، أظهر مصرف بغداد اعتماداً كبيراً على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل، مما يدل على مستوى عالٍ من الثقة لدى المودعين. بينما واجه مصرف الاستثمار العراقي صعوبات في تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح المحتجزة، مما يؤثر على استقراره المالي ويحدّ من قدرته على الاعتماد على تمويل ذاتي مستدام. هذا التفاوت في الاستراتيجيات يعكس تأثر أداء المصارف بحجمها وطبيعتها هيكلها التمويلي، مما يستدعي تكييف السياسات بما يلائم ظروف كل مصرف.
4. **تحليل مؤشرات الأداء المالي:** من خلال تحليل مؤشرات الأداء المالي التي شملت العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA)، ونسبة السيولة النقدية، تبين أن هناك تباينات واضحة في الأداء بين المصارف الخاضعة للدراسة. فبينما تحقق بعض المصارف مستويات جيدة من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، تعاني مصارف أخرى من ضعف في تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة، وتواجه تحديات تتعلق بجذب السيولة الكافية أو الاحتفاظ بمستويات مناسبة من الأرباح المحتجزة. هذا يعكس وجود تحديات في إدارة الموارد المالية واستثمارها بشكل يحقق الاستدامة الربحية ويعزز الثقة لدى المستثمرين.
5. **عوامل أخرى تؤثر على العلاقة بين الهيكل التمويلي والأداء المالي:** تبين أن العلاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي تتأثر أيضاً بعوامل أخرى مثل درجة المخاطرة المرتبطة بعمليات الإقراض، إدارة السيولة، وموثوقية المودعين. بالإضافة إلى ذلك، تلعب البيئة الاقتصادية والسياسية دوراً كبيراً في تحديد مدى استقرار هذه العلاقة وتأثيرها على الأداء المالي. فعلى سبيل المثال، الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة يمكن أن تحدّ من قدرة المصارف على جذب الودائع أو الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة، مما قد يؤثر سلباً على أدائها المالي.
6. **كفاءة الأداء المالي في ظل التغيرات في هيكل التمويل:** يمكن تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف في سياق التغيرات في هيكل التمويل من خلال تحليل مؤشرات متعددة، مثل العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسب السيولة المختلفة. حيث يساهم تحليل هذه المؤشرات في تقديم صورة شاملة حول مدى قدرة المصرف على إدارة موارده المالية بشكل فعال وتحقيق عوائد مناسبة في ظل توازن بين السيولة والربحية.

❖ التوصيات:

1. **تنويع مصادر التمويل:** استناداً إلى النتائج، يُنصح بأن تتبنى المصارف استراتيجية تمويلية توازن بين الاعتماد على حقوق الملكية والسديون. فمن خلال تحقيق التنوع بين مصادر التمويل، يمكن للمصارف تحقيق استقرار مالي أكبر وتخفيف المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على مصدر واحد. يمكن للمصارف أيضاً استغلال القروض منخفضة التكلفة وتجنب الإفراط في الاعتماد على

- البيديري، حسن جميل البنوك مدخل محاسبي واداري، دار الوارق ، عمان، 2013.
- تيم ، فايز أحمد ، الادارة المالية ، مكتب الاثراء للنشر والتوزيع ، عمان 2009.
- الحبيطي ، قاسم محسن ، زياد هاشم يحيى ، " تحليل ومناقشة القوائم المالية "دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر 2011.
- الحسيني فلاح ، والدوري مؤيد، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، 2006.
- حنفي عبدالغفار ، إدارة المصارف: السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية والجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والاسلامية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2008.
- السعودي، جميل الزيدان ،اساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط 1 ، عمان ، الاردن ، 1999.
- العامري ، محمد علي ابراهيم ، الادارة المالية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2001.
- عبدالرزاق بن حبيب ،خديجة خالدي ،اساسيات العمل المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2015.
- عبدالله عبدالقادر ، السهلوي خالد ، الادارة المالية المتقدمة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011.
- العلاق ، بشير عباس ، إدارة المصارف مدخل وظيفي ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2001.
- العلي ، أحمد ، الادارة المالية للشركات ، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ، 2020.
- فهد ، نصر حمود مزنان ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، دار صفاء ، عمان ، 2009.
- كراجه ، عبدالحليم ، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق ، دار الامل ، أربد ، الأردن ، 1991.
- موسى شقيري ، نور محمود ، وليد صافي ، الراميني ايناس ، المؤسسات المحلية والدولية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، 2009 .
- هندي ، منير ابراهيم ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ط 6 ، 2007.
- Alves, P. (2017). Abnormal retained earnings around the world." *Journal of Multinational Financial* 10(2):300-4423."
- Ball, R., Gerakos, J., & et al. (2018). Earnings, retained earnings, and book-to-market in the. "Journal of Financial Economics" , 135(1): 834-5941.
- Jean Francois Bousquet , "La Performance globale de Lentreprise "Edl, organization , paris, 2013.
- YAKHSHIBAEV, G. (2011). Sources Of Short-Term Finance And Investment Opportunaties "European Journal of Business and Economics"2: 1804-5839.